Jordan Economic Forum | JEF
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي

من المدخلات إلى المخرجات

أداء الأردن في مؤشر الابتكار العالمي 2025

ورقـــة حقائق

تشرين الأول ، 2025

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 2019 / 08 / 08 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2019121117781.

زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي

1. المقدمة

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، أصبح الابتكار عنصرًا محوريًا لتعزيز النمو الاقتصادي، تطوير القدرة التنافسية، ورفع مستوى الإنتاجية الوطنية في الدول. ويُعرَّف الابتكار على أنه القدرة على تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات وتقنيات جديدة، تسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية، خلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية.

في هذا الإطار، يُعدّ **مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index - GII)** أداة دولية رائدة لتقييم القدرات الابتكارية للدول ومخرجاتها، حيث يغطي أكثر من 130 دولة حول العالم. ويرتكز المؤشر على مجموعة متكاملة من المدخلات الابتكارية، تشمل المؤسسات، رأس المال البشري، البنية التحتية، تطور الأسواق والأعمال، وصولًا إلى المخرجات المتمثلة في المعرفة والإبداع والقدرة على تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات مبتكرة. وتتمثل أهمية المؤشر في كونه مرجعًا لصنّاع القرار يساعد على تشخيص مكامن القوة والضعف في المنظومة الوطنية، وتوجيه السياسات الوطنية لتعزيز القدرة التنافسية والاقتصاد المعرفي.

أما على الصعيد الوطني، فتكتسب نتائج المؤشر بعدًا خاصًا بالنسبة للأردن، في ظل سعي المملكة لتطوير اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والإبداع ضمن إطار رؤية التحديث الاقتصادي (2022- 2033). حيث يعد الابتكار ركيزة أساسية لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز القدرة التنافسية للأردن إقليميًا ودوليًا، ورفع مستوى الإنتاجية والكفاءة الوطنية. وتسهم نتائج مؤشر الابتكار العالمي في توجيه السياسات والاستثمارات الوطنية نحو المجالات التي تعزز الإبداع والبحث العلمي، وتطوير رأس المال البشري، والبنية التحتية للابتكار، بما يدعم تحقيق نمو مستدام ومتوازن للأردن.

وانطلاقًا من هذا السياق، ارتأى المنتدى الاقتصادي الأردني إعداد هذه الورقة لتسليط الضوء على نتائج تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025، وتحليل أداء الأردن مقارنة بالدول الإقليمية والعالمية، واستعراض أبرز الفرص والتحديات، بما يساهم في تعزيز سياسات الابتكار وتطوير الاقتصاد المعرفي على المستوى الوطني.

2. اتجاهات الابتكار عالميًا

يقيس مؤشر الابتكار العالمي، الصادر عن المعهد الدولي لإدارة التنمية (INSEAD) بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) والبنك الدولي، أداء الدول في مجال الابتكار من خلال مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية، مثل عدد براءات الاختراع، المقالات العلمية المنشورة، وعدد الشركات التي حصلت على استثمارات رأس المال المخاطر .ويتم احتساب الدرجة لكل دولة على مقياس من (0 إلى 100)، حيث تعكس الدرجة مدى قوة المدخلات الابتكارية وقدرتها على تحويل المعرفة إلى مخرجات ملموسة. ويركز المؤشر على محورين رئيسيين:

المدخلات الابتكارية

تشمل المؤسسات، رأس المال البشري، البنية التحتية، وتطور الأسواق والأعمال

المخرجات الابتكارية

تشمل المعرفة والتكنولوجيا، ومخرجات الإبداع والابتكار الاقـتصـــــــــادي

ويتم ترتيب الدول بناءً على هذه الدرجات لتوضيح موقع كل دولة مقارنة ببقية الدول المشاركة، مما يوفر أداة قياس دقيقة لتقييم الأداء الابتكاري على المستوى العالمي ومقارنة التقدم بين الدول.

على الصعيد العالمي، أظهرت نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025 الصادر في 17 آيلول 2025، استمرار السيطرة على المراتب الأولى من قِبل الدول الأوروبية والأمريكية ، إذ جاءت سويسرا في المركز الأول عالميًا بدرجة (66)، تلتها السويد بدرجة (62.6)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة (61.7). في المقابل، كانت الدول الأضعف على هذا المؤشر هي الكونغو وأنغولا والنيجر، ويشير هذا التباين الحاد إلى حجم الفجوة في القدرات الابتكارية بين الاقتصادات المتقدمة والدول الأقل نموًا، ويؤكد أن الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا بات عنصرًا حاسمًا لتحديد موقع الدول في الاقتصاد العالمي.

الشكل (1): تصنيف بعض الدول على مؤشر الابتكار العالمي 2025 - نقطي

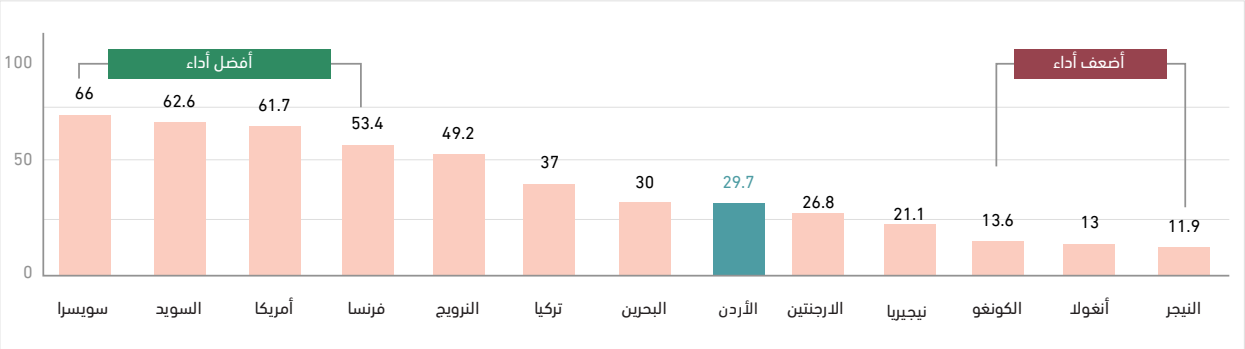

أما على الصعيد الإقليمي، جاءت الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول العربية ضمن مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025، حيث احتلت المرتبة 44 عالميًا بدرجة (44.2)، تلتها المملكة العربية السعودية التي واصلت تعزيز مكانتها بحصولها على المرتبة 36 عالميًا. أما الأردن، فقد جاء في المرتبة السادسة عربيًا من أصل 13 دولة مشاركة وبدرجة (29.7)، وهو ما يعكس تقدّمًا نسبيًا مقارنة ببعض الاقتصادات العربية، لكنه يسلّط الضوء في الوقت ذاته على حجم الفجوة مع الدول العربية المتقدمة في الابتكار مثل الإمارات والسعودية وقطر.

الشكل (2): أداء البلدان العربية على مؤشر الابتكار العالمي 2025- نقطي

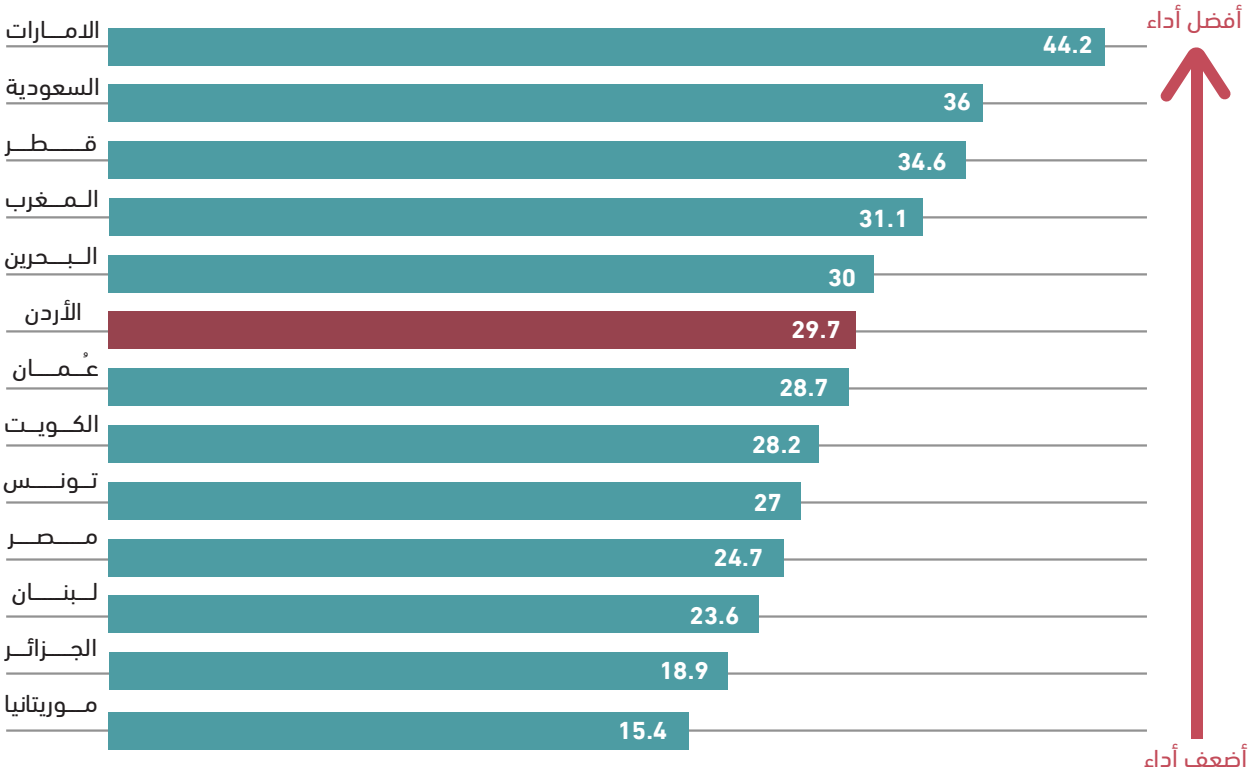

من جانبه، يظهر التباين في الأداء بين الدول العربية اختلاف مستويات الاستثمار في رأس المال البشري، التعليم النوعي، البحث العلمي، التكنولوجيا، وسياسات دعم الابتكار، مما يجعل الأردن في موقع متوسط يحتاج إلى مزيد من الجهود الممنهجة لتعزيز تنافسيته الإقليمية والعالمية. وتكمن الأهمية في أن تحسين موقع الأردن لا يقتصر على رفع الترتيب في المؤشر، بل يساهم في دعم قدرته على خلق اقتصاد قائم على المعرفة وزيادة جاذبيته للاستثمارات النوعية.

3. الأردن على مؤشر الابتكار العالمي 2025

بالنظر إلى الأداء العام للأردن خلال الفترة (2015-2025)، حقق الأردن أفضل أداء له تاريخيًا عام 2025، حيث تقدم بمقدار 8 مراتب عالميًا مقارنةً مع نتائج عام 2024، حيث احتل المرتبة (65) عالميًا من أصل 139 دولة مشاركة. ويعكس هذا التحسن الملموس جهود المملكة في تعزيز الابتكار وتطوير المحاور الأساسية، مع الإشارة إلى استمرار الحاجة لتعزيز رأس المال البشري والمهارات التقنية لدعم القدرة الابتكارية للأردن.

الشكل (3): أداء الأردن على مؤشر الابتكار العالمي- نقطي

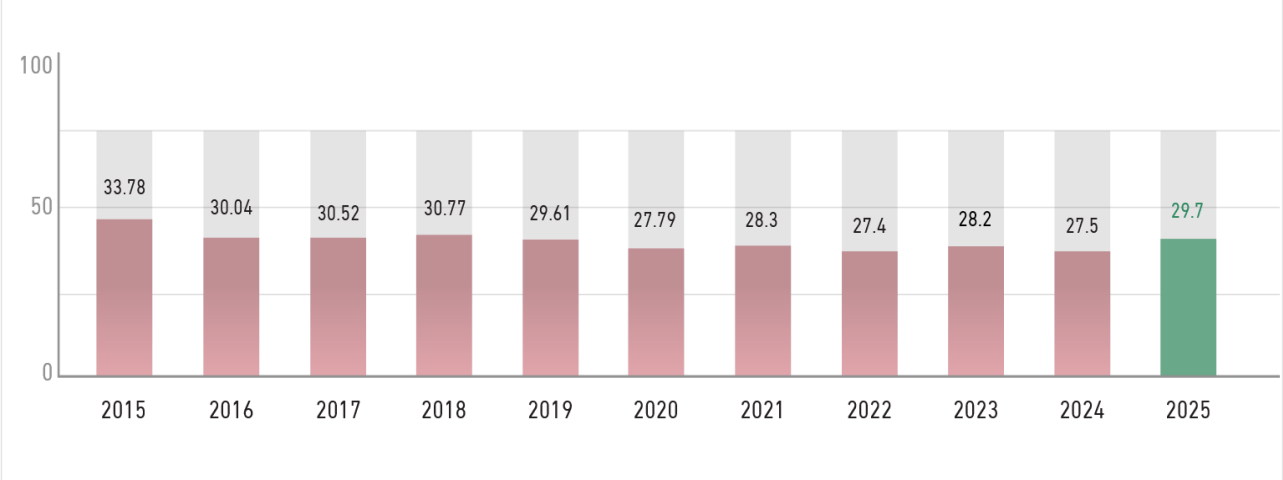

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي، سنوات مختلفة

وعلى صعيد المحاور الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي، أظهر الأردن في عام 2025 تحسنًا نسبيًا في بعض محاور المدخلات الابتكارية، حيث سجل تقدمًا ملحوظًا في البنية التحتية وتطوير بيئة الأعمال، ما يعكس جهود الحكومة في تحديث التشريعات، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال. في المقابل، ما زال رأس المال البشري والبحث العلمي يمثلان تحديًا رئيسيًا، نتيجة محدودية بعض مؤشرات التعليم النوعي، وضعف تمويل البحث والتطوير، وهو ما يستدعي تعزيز استثمارات الدولة والقطاع الخاص في بناء القدرات الوطنية.

أما على صعيد المخرجات الابتكارية، فقد شهدت مخرجات المعرفة والتكنولوجيا تحسنًا نسبيًا نتيجة زيادة إنتاجية البحث العلمي وتوسع استخدام التقنيات الحديثة، بينما استقرت المخرجات الإبداعية عند مستويات مشابهة للعام السابق، ما يبرز الحاجة إلى برامج داعمة لتحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات وخدمات مبتكرة، وتعزيز التعاون بين الجامعات، مراكز البحث، والقطاع الخاص لخلق قيمة اقتصادية ملموسة.

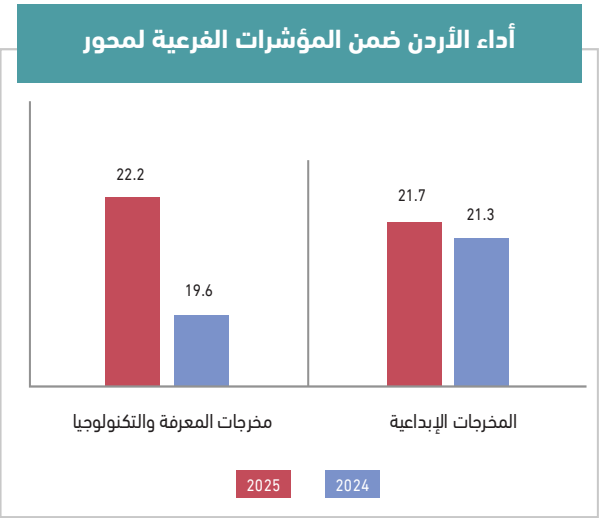

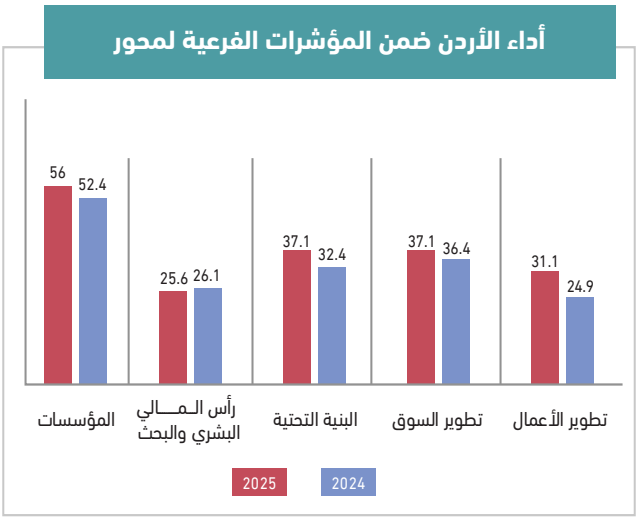

المصدر: تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2025

وارتبط تقدم الأردن في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025 بواقع ثماني مراتب مقارنة بعام 2024 بالتحسن في الأداء على مستوى بعض المؤشرات الفرعية التفصيلية (Sub-indicators)، ويشير هذا التقدم إلى أن التركيز على تعزيز عناصر محددة ضمن منظومة الابتكار قد أثمر نتائج ملموسة انعكست على موقع الأردن في المؤشر العام. غير أن ضمان استدامة هذا التقدم يتطلب تجاوز العمل المجزأ على مؤشرات بعينها، والاتجاه نحو مقاربة شمولية تستهدف مختلف المحاور الفرعية للمؤشر، بما يرسخ بيئة ابتكارية متكاملة ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

المصدر: تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2025

4. الابتكار كرافعة للنمو الاقتصادي

يُعد الابتكار ركيزة أساسية في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل، حيث تؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة – لاسيما نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) التي طورها الاقتصادي بول رومر – أن تراكم المعرفة والتكنولوجيا يمثل مصدرًا رئيسيًا للعوائد المتزايدة، خلافًا لعوامل الإنتاج التقليدية كالعمل ورأس المال التي تخضع لظاهرة العوائد المتناقصة. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم النوعي والقدرات البشرية لا يسهم فقط في تحسين الأداء الاقتصادي الآني، بل يضع الدولة على مسار نمو مستدام قائم على المعرفة.

تُظهر تجارب دولية بارزة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة أن الارتقاء بالمؤشرات الابتكارية يمكن أن يكون العامل الحاسم في التحول الاقتصادي. فقد اعتمدت هذه الدول على سياسات ممنهجة للاستثمار في التعليم، البحث العلمي، وربط الجامعات بالقطاع الخاص، ما مكّنها من التحول إلى مراكز إقليمية وعالمية للتكنولوجيا والخدمات، وهو ما يؤكد أن الابتكار لا يُعدّ مؤشراً تقنياً فحسب، بل أداة استراتيجية لتحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز تنافسية الدول في النظام العالمي.

بالنسبة للأردن، فإن التقدم الملحوظ في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025 لا يقتصر على تحسين الترتيب في المؤشرات الدولية، بل يحمل انعكاسات اقتصادية مباشرة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تعزيز جاذبية الاستثمارات** :إذ يُرسل تحسن موقع الأردن رسالة إيجابية للأسواق والمستثمرين الدوليين حول قدرة المملكة على تطوير بيئة ابتكارية قابلة لنمو قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.
- **رفع الإنتاجية الوطنية** :من خلال تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات وخدمات، بما يحسن كفاءة استخدام الموارد ويزيد من مردودية العمل ورأس المال.
- **تنويع هيكل الاقتصاد** :عبر دعم قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المالية والطاقة المتجددة، والحد من الاعتماد على القطاعات التقليدية كالسياحة والتحويلات.
- **خلق فرص عمل نوعية** :إذ يسهم الاقتصاد المبني على الابتكار في توليد وظائف عالية القيمة تستوعب الكفاءات الشبابية، وتساعد على معالجة مشكلة البطالة الهيكلية.

4.1 الـتـحديـات والـفـرص أمـــــام الأردن

رغم التقدّم الذي حققه الأردن في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025، إلا أن هناك مجموعة من التحديات البنيوية التي ما تزال تحدّ من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق انعكاسات ملموسة من الابتكار. إذ تشير بيانات منظمة اليونيسكو للإحصاءات (UIS)[1] إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير في الأردن لا يتجاوز 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بمتوسط عالمي يناهز 1.9% وبفارق كبير عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي يتجاوز فيها المعدل 2.5%. وهو ما يضع الأردن ضمن أدنى المستويات عالميًا في هذا المجال.

كما أن نسبة الباحثين في الأردن لا تزيد عن 1,200 باحث لكل مليون نسمة، في حين أن المعدل في الاتحاد الأوروبي يتجاوز 4,000 باحث، ويصل في دول رائدة مثل كوريا الجنوبية إلى أكثر من 7,000 باحث لكل مليون نسمة (World Bank, 2023[2]) هذه الفجوة الكبيرة في القدرات البشرية تعكس الحاجة إلى مضاعفة الاستثمار في التعليم النوعي والبحث العلمي التطبيقي.

من جانب آخر، يظهر الأداء في مجال براءات الاختراع محدودية واضحة؛ فوفق بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO, 2024)[3] ، سجّل الأردن أقل من 200 براءة اختراع محلية سنويًا خلال الأعوام الأخيرة، وهو رقم متواضع مقارنةً بآلاف البراءات التي تسجلها دول صاعدة مثل تركيا أو ماليزيا، وعشرات الآلاف في الاقتصادات المتقدمة.

أما على صعيد التمويل، فإن استثمارات رأس المال المخاطر (Venture Capital) في الأردن ما زالت متواضعة جدًا، إذ لم تتجاوز 30مليون دولار في عام 2023، مقابل نحو 1.2 مليار دولار في الإمارات وأكثر من 500 مليون دولار في السعودية (MAGNiTT, 2024)[4]، ويشير ذلك إلى ضعف منظومة دعم الشركات الناشئة المبتكرة، على الرغم من ارتفاع أعداد الرياديين الشباب.

[1] UNESCO Institute for Statistics (UIS), *Research and Development Expenditure Data*.
[2] World Bank (2023), *World Development Indicators*.
[3] WIPO (2024), *World Intellectual Property Indicators*.
[4] MAGNiTT (2024), *MENA Venture Investment Report*.

بالمقابل، يلاحظ أن معظم الجهود الوطنية تركز على تحسين التشريعات وتبسيط الإجراءات لرفع تقييم الأردن في المؤشرات الفرعية، إلا أن ذلك – رغم أهميته – لا يكفي وحده لتحقيق قفزة نوعية. فالتحسين الحقيقي يتطلب التركيز على العناصر التي تلامس جوهر الابتكار، مثل:

- رفع حجم الإنفاق على البحث والتطوير إلى مستويات لا تقل عن 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.
- بناء شراكات ممنهجة بين الجامعات والقطاع الخاص لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.
- مضاعفة حجم استثمارات رأس المال المخاطر، من خلال حوافز ضريبية وتشريعية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- تطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في التكنولوجيا المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة)، بما يواكب الطلب العالمي المتزايد على المهارات النوعية.

إن الانتقال من التركيز على عوامل الإنتاج التقليدية إلى الاستثمار الفعلي في المعرفة والابتكار هو ما سيتيح للأردن تحويل تقدمه في المؤشر إلى انعكاسات اقتصادية واقعية، تتمثل في رفع الإنتاجية، خلق فرص عمل نوعية، وتنويع القاعدة الاقتصادية بما يضمن استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية عالميًا.

5. التوصيات

في الختام، لا يزال الاقتصاد الأردني بحاجة إلى بذل جهود متكاملة لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، وتطوير البنية التحتية المؤسسية والتكنولوجية، وتحفيز المشاريع الريادية بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في رفع الإنتاجية وتوليد فرص اقتصادية نوعية تضمن تحقيق نمو مستدام وشامل. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية التحديث الاقتصادي (2022- 2033)، التي وضعت ضمن أولوياتها بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا والابتكار، قادر على مواجهة التحديات الدولية وتعزيز مكانة الأردن في الاقتصاد العالمي.

ومن الجدير بالذكر، أن مؤشر الابتكار العالمي يعد من المؤشرات الدولية التي وضعتها الرؤية ضمن قائمة أولوياتها، باعتباره مقياسًا مهمًا لقياس مستوى تقدم الدول في مجالات الإبداع والبحث والتطوير ورأس المال البشري والتكنولوجيا. إلا أنّ الوثيقة، وعلى الرغم من إدراجها المؤشر ضمن قائمة المؤشرات الدولية، لم تحدد حتى الآن ترتيبًا مستهدفًا للأردن مع نهاية الفترة الزمنية للرؤية، كما هو الحال في مؤشرات دولية أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لتعزيز الابتكار وتحقيق انعكاسات اقتصادية ملموسة:

1- لا بد من تحديد مستهدف رقمي واضح لمؤشر الابتكار العالمي في إطار البرنامج التنفيذي للمرحلة الثانية من الرؤية، وربطه بمؤشرات الأداء التفصيلية للقطاعات المختلفة، ما يتيح متابعة التقدم وتوجيه السياسات والموارد بفعالية.

2- أهمية رفع حجم الإنفاق الوطني على البحث والتطوير بما يوازي أفضل الممارسات الدولية، مع تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية وربط الجامعات بالقطاع الخاص من خلال إطلاق منصات مشتركة لتمويل أبحاث قابلة للتسويق التجاري، وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في تحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

3- تطوير إطار قانوني يسهل تسجيل براءات الاختراع ويحفز الابتكار، مع تقديم حوافز للشركات والمبتكرين لتسجيل براءات محلية ودولية ودعم توظيفها اقتصاديًا. إلى جانب تعديل التشريعات لفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في الشركات الناشئة الأردنية.

4- اعتماد مؤشرات أداء اقتصادية محلية مرتبطة بالاقتصاد الوطني بدل الاكتفاء بمؤشرات الابتكار العالمية، مثل نسبة الشركات الناشئة التي حصلت على تمويل، وعدد براءات الاختراع المستغلة تجاريًا، ونسبة الخريجين العاملين في وظائف قائمة على المعرفة خلال 12 شهرًا من التخرج، وعدد المشاريع الابتكارية التي تصل إلى السوق، وذلك لغايات خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية.

5- تشجيع إنشاء صناديق رأس المال المخاطر وتقديم حوافز ضريبية واستثمارية لها، لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية في مراحلها المبكرة. وتحفيز منظومة القوانين ذات الصلة لتصبح أكثر جاذبية ومرونة للمستثمرين المحليين والأجانب.

6- توجيه السياسات والموارد نحو القطاعات ذات إمكانات نمو عالية مثل تكنولوجيا المعلومات، الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية الحديثة، مع تطوير مهارات القوى العاملة لدعم هذه القطاعات بما يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

7- تعزيز البنية التحتية الرقمية والبحثية من خلال الاستثمار في المختبرات الوطنية، مراكز البيانات، والمنصات السحابية لدعم التجارب والأبحاث، خصوصًا في القطاعات التكنولوجية والطبية.

8- إدماج الابتكار في السياسات التعليمية عبر تحديث المناهج لتشمل التفكير التصميمي (Design Thinking)، ريادة الأعمال، والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، مع تشجيع الجامعات على تطوير برامج مزدوجة مع الصناعة.

9- ربط الابتكار بالتنمية المحلية عبر دعم مشاريع ابتكارية تستجيب لاحتياجات المجتمعات (المياه، الزراعة الذكية، إدارة النفايات)، وتحويلها إلى فرص اقتصادية واجتماعية.

مؤشر الابتكار العالمي 2025

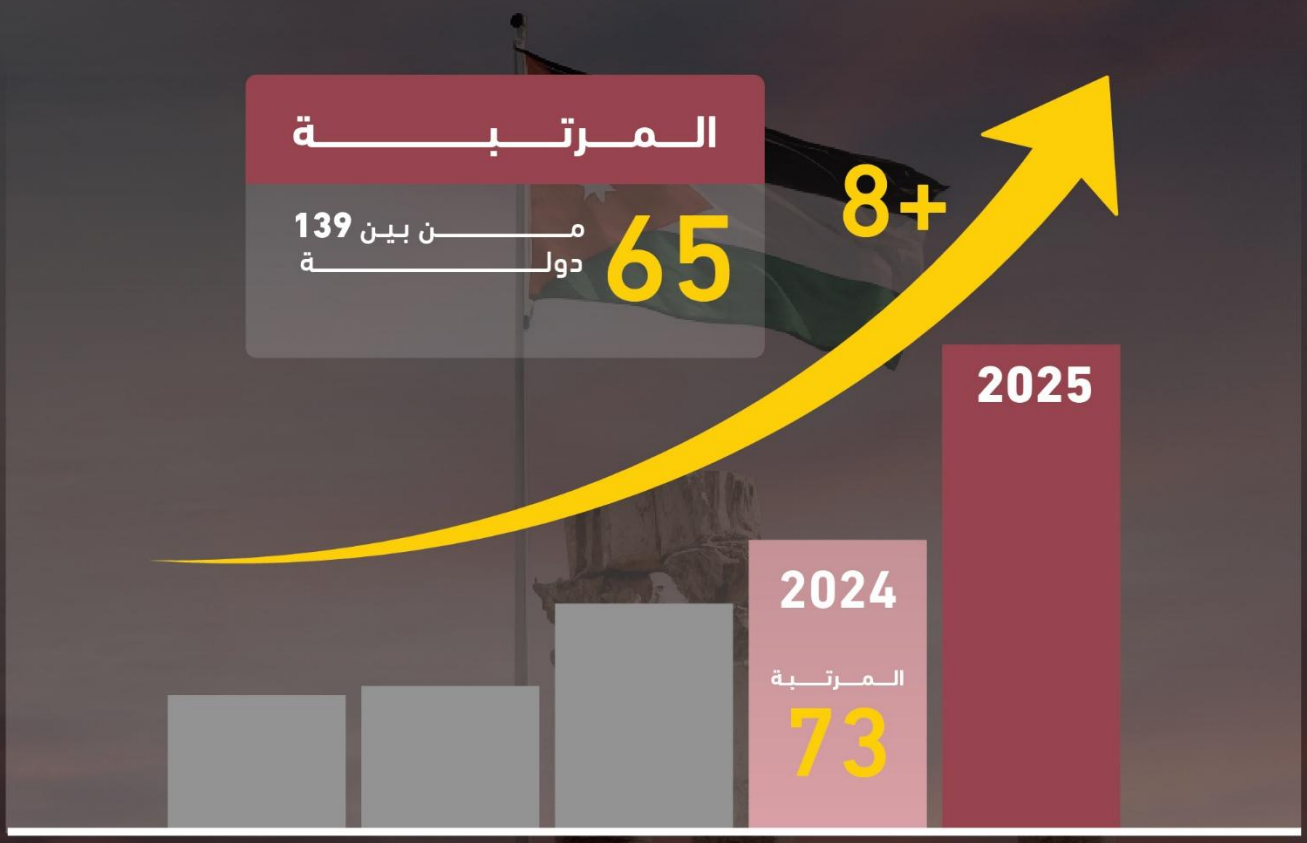

المدخلات الابتكارية

- المرتبة 58 — تطوير الأعمال
- المرتبة 67 — تطوير السوق
- المرتبة 87 — البنية التحتية
- المرتبة 86 — رأس المال البشري والبحث العلمي
- المرتبة 52 — المؤسسات

المخرجات الابتكارية

- المرتبة 71 — المخرجات الإبداعية
- المرتبة 60 — مخرجات المعرفة والتكنولوجيا